CC BY

College of Basic Education Research Journal

www.berj.mosuljournals.com

Kuwaiti-Iranian relations 1961-1988

Assist. Lecture. Asaad Hamed Asaad

Article Information

Article history:

Received:

Reviewer:

Accepted:

Key words : : Kuwait, Iran, relations, oil, borders

Correspondence:

Abstract

Kuwaiti-Iranian relations from 1961 until 1988 represent a pivotal period in region's history, fluctuated between cooperation and tensions. with Kuwait's independence in 1961, relations between Kuwait and Iran were relatively stable. Under the rule of Shah, Iran sought to strengthen its ties with the Arab Gulf states, including Kuwait, through trade and oil, while Kuwait aimed to secure its economic stability through diverse commercial relations. At the same time, Iran sought to solidify its regional position.

Despite this cooperation, some tensions emerged between the two countries over border issues, as Iran attempted to expand its territorial waters, raising Kuwait's concerns over its maritime and oil interests. Despite these disputes, diplomatic relations prevailed, with Kuwait maintaining a policy of neutrality in regional conflicts.

However, things changed after Iranian Revolution in 1979, which led to establishment of Islamic Republic under Khomeini's leadership. revolution affected Kuwait's relations with Iran, as the new Iranian regime began to question intentions of Gulf states, including Kuwait, especially amid fears of influence of Iranian revolutionary currents and American presence in the region.

With the outbreak of Iran-Iraq war in 1980s, relations entered a phase of severe tension. Despite Kuwait's declaration of neutrality, it secretly provided Iraq with financial aid, which angered Iran. In turn, Iran became increasingly afraid from Kuwait's financial support for Iraq, leading to escalating tensions between the two nations.

At the same time, Iran's intervention in affairs of Bahrain and United Arab Emirates was seen by Kuwait as a threat to its national security. These political shifts pushed Kuwait to strengthen its alliances with major powers, such as United States, to ensure regional stability.

ISSN: 1992 – 7452

العلاقات الكويتية الايرانية 1961-1988 م

م.م. اسعد حامد اسعد النعيمي

مستخلص البحث

تعد العلاقات الكويتية–الإيرانية بين 1961 و1988 فترة محورية في تاريخ المنطقة، إذ شهدت تطورا متقلبا بين التعاون والتوترات السياسية في بداية هذه الفترة، ومع استقلال الكويت في 1961، كانت العلاقات بين الكويت وإيران مستقرة نسبيا، إذ سعت إيران تحت حكم الشاه إلى تعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربية، بما في ذلك الكويت، من خلال التجارة والنفط، كما كانت الكويت تسعى لتأمين استقرارها الاقتصادي من خلال علاقات تجارية متنوعة، بينما كانت إيران تسعى لتوطيد مكانتها الإقليمية.

رغم التعاون، نشأت بعض التوترات بين البلدين حول القضايا الحدودية، إذ حاولت إيران توسيع مياهها الإقليمية، ما أثار قلق الكويت بسبب مصالحها البحرية والنفطية، على الرغم من هذه الخلافات، استمرت العلاقات السياسية بشكل دبلوماسي، إذ حافظت الكويت على سياسة الحياد في الصراعات الإقليمية.

لكن الأمور تغيرت مع الثورة الإيرانية عام 1979، التي أسفرت عن قيام الجمهورية الإسلامية بقيادة الخميني، أثرت الثورة على العلاقات مع الكويت، إذ بدأ النظام الإيراني الجديد يشكك في نوايا دول الخليج، بما في ذلك الكويت، خاصة في ظل الخوف من تأثيرات التيارات الثورية الإيرانية والوجود الأمريكي في المنطقة.

مع بداية الحرب الإيرانية–العراقية في 1980، دخلت العلاقات مرحلة من التوتر الشديد، رغم إعلان الكويت حيادها، فقد قدمت مساعدات مالية غير مباشرة للعراق، ما أثار غضب إيران، بالمقابل شعرت إيران بالقلق من دعم الكويت للعراق، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين البلدين.

وفي نفس الوقت، بدأ التدخل الإيراني في شؤون البحرين والإمارات العربية المتحدة، وهو ما اعتبرته الكويت تهديدا لأمنها القومي، هذه التحولات السياسية دفعت الكويت إلى تعزيز تحالفاتها مع القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة، لضمان الاستقرار الإقليمي.

كلمات مفتاحية: الكويت، ايران، العلاقات، النفط، الحدود

المقدمة:

شهدت العلاقات الكويتية – الإيرانية خلال الفترة من 1961 إلى 1990م تطورات كبيرة تأثرت بالمتغيرات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التحولات السياسية والاقتصادية داخل كلا البلدين، تأتي أهمية دراسة هذه الفترة كونها شهدت أحداثاً مفصلية، مثل استقلال الكويت عام 1961، والثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، والحرب العراقية – الإيرانية التي امتدت بين 1980 و1988، إذ أثرت هذه الأحداث بشكل كبير على طبيعة العلاقة بين البلدين، سواء على مستوى التعاون أو التوتر.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقات الكويتية – الإيرانية خلال تلك الفترة، وتحليل العوامل التي أثرت فيها، سواء كانت جيوسياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية، وكذلك إبراز الدور الذي لعبته القوى الدولية والإقليمية في تشكيل هذه العلاقات.

إشكالية البحث تتمثل في الإجابة عن السؤال التالي: كيف أثرت الأحداث الإقليمية والدولية بين عامي 1961 و1988 على العلاقات الثنائية بين الكويت وإيران؟

تتبع مسار العلاقات بين البلدين عبر الزمن وتحليلها في سياق الأحداث الكبرى، وسيتم تقسيم البحث إلى مباحث تتناول الإطار التاريخي للعلاقات، المراحل المختلفة التي مرت بها، وأبرز القضايا التي أثرت على تفاعلاتهما خلال الفترة المدروسة.

من خلال هذا البحث، نسعى لتقديم فهم أعمق للعوامل التي حكمت العلاقة بين الكويت وإيران، ودراسة التحديات والفرص التي ظهرت خلالها، مما يسهم في فهم أوسع لتاريخ العلاقات الخليجية – الإيرانية بشكل عام.

المبحث الأول: الإطار التاريخي للعلاقات الكويتية – الإيرانية قبل عام 1961م

اولا: الخلفية التاريخية للعلاقات بين البلدين قبل عام 1961م.

تعد المنطقة الخليجية أكثر المناطق عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، بحكم أهميتها في السياسة الدولية بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية والجيو استراتيجية، كما تمثل إيران قوة إقليمية لها ثقلها وتأثيرها بالمنطقة، في ضوء ما تمتلكه من قوى شاملة الأبعاد (الكتلة الحيوية – القدرة الاقتصادية – القدرة العسكرية – القدرة السياسية – القدرة الإعلامية)، وسعيها لاستثمار موقعها الاستراتيجي ومكانتها التاريخية والحضارية، والإمكانات الاقتصادية المتاحة (تعد ثالث احتياطي للنفط في العالم بعد المملكة العربية

السعودية وكندا، وثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي بعد روسيا)، وتوظيف كل هذه القوى لدعم القدرات الأخرى خاصة السياسية والعسكرية[1].

واتسمت العلاقات الإيرانية – الكويتية بالحيوية والديناميكية إذ شهدت كثيراً من التطورات منذ قدم التاريخ من إذ الهجرات والتداخل، فضلا عن التبادل التجاري بين موانئ الكويت والمحمرة وبوشهر وبندر عباس، بالإضافة إلى تجارة الترانزيت (إعادة تصدير البضائع) والتي كان لها أسواقها الرائجة وعملاؤها الكثيرون في المدن الرئيسية في جميع أنحاء إيران إلى درجة تسمية أسواق البضائع الحيدة في إيران بالأسواق الكويتية[2].

وكان لإيران اطماع كبيرة في امارات الخليج العربية إذ اتجهت إيران – خلال العهد البهلوي – بعد أن حققت سيطرتها على الساحل الشرقي إلى محاولة تحقيق هيمنتها على الساحل العربي، وكان يدفعها إلى ذلك ما يعانيه ذلك الساحل من أوضاع التجزئة والتفكك ، مستخدمة سلاحين أولهما الهجرة الإيرانية غير المشروعة وثانيهما إثارة ادعاءات تاريخية على امارات الخليج العربية لاسيما الكويت منها، وليس من شك في أن حرص بريطانيا على المحافظة على الأوضاع الراهنة في الخليج ، فضلا عن بروز المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢م كانت من العوامل المهمة التي أدت إلى الحد من الطموحات الإيرانية آنذاك[3].

وقد كان اول التدخلات الايرانية في الكويت عام 1938، إذ اندلعت مظاهرات قادها أفراد من الجالية الإيرانية في منطقة الكوت على ساحل الخليج العربي بالكويت، احتجاجًا على فرض الحكومة الكويتية ضرائب مرتفعة ورسوم جمركية إضافية أثقلت كاهلهم، خاصة أن الجالية الإيرانية كانت تملك دورًا اقتصاديًا بارزًا في التجارة والصناعات الحرفية، وتطورت الاحتجاجات من مطالبات اقتصادية إلى مواجهات مع السلطات المحلية، وبرزت بوادر توتر اجتماعي بين الإيرانيين والسكان المحليين، فتدخلت الحكومة الإيرانية بشكل غير مباشر لدعم مواطنيها، إذ ضغطت على السلطات الكويتية لإيجاد حلول

---

[1]() الاخضر ايمان، العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص31.

[2]() سعد مجبل فلاح، البرنامج النووي الايراني واثراه على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 2003–2021م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، الاردن، 2013، ص74.

[3]() جمال زكريا قاسم، العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الخلفية التاريخية لعوامل التوتر وإمكانات الوفاق، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران – المستجدات الدولية والأقليمية ومتطلبات التغيير، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1999، ص252.

عادلة لمطالب الجالية، فأثار ذلك التدخل الايراني حساسيات سياسية مع الكويت، في ظل محاولات إيران تعزيز نفوذها في الخليج العربي، تعامل الشيخ أحمد الجابر الصباح[4]، حاكم الكويت، مع الموقف بحكمة لتجنب التصعيد، وقدم تنازلات محدودة بتخفيف بعض الضرائب وطمأنة الإيرانيين حول حقوقهم الاقتصادية، هذه الأحداث عكست بداية محاولات إيران للتأثير على أوضاع الجاليات الإيرانية في الخارج، ومحاولة منها لجعلها ذريعة في التدخل بشؤون الدول الاخرى[5].

شهدت العلاقات الكويتية الإيرانية خلال الحرب العالمية الثانية تطورات متأثرة بالسياقات الإقليمية والدولية الناتجة عن الحرب والوجود العسكري للقوى العظمى في منطقة الخليج، في هذه الفترة (1939–1945)، إذ أدت إيران دورا استراتيجيًا بوصفها ممرا هامًا لنقل الإمدادات العسكرية والاقتصادية للحلفاء، وهو ما انعكس على علاقتها مع الامارات الخليجية الصغيرة، ومنها الكويت، التي كانت آنذاك تحت الحماية البريطانية، وقد تأثرت بالوضع الإقليمي بشكل مباشر نتيجة التنافس بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي وألمانيا النازية في السيطرة على الموارد والطريق المؤدي إلى الهند، بالرغم من عدم وجود صراعات مباشرة بين الكويت وإيران، إلا أن الوجود البريطاني في الخليج عموما أدى إلى توتر ضمني في علاقات الدول الخليجية مع إيران، وكان التنسيق بين الكويت وإيران محدودا، إذ انصب تركيزهما على القضايا التي تخص القوى الكبرى، لكن التقارب الثقافي والاجتماعي بين شعوب البلدين استمر، مدعوما بالتاريخ المشترك والعلاقات الأسرية والتجارية الطويلة[6].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومع تدفق النفط وتصديره وظهور آثاره بصورة واسعة في عام ١٩٤٦ على أبناء المجتمع الكويتي، أخذت قدرات الكويت الاقتصادية تنمو بصورة متسارعة، الأمر الذي

---

[4]() الشيخ أحمد الجابر الصباح (1885–1961) هو الحاكم العاشر لدولة الكويت، تولى الحكم في 29 اذار 1921 بعد وفاة والده الشيخ جابر المبارك الصباح امتدت فترة حكمه قرابة ثلاثين عامًا، شهدت خلالها الكويت تطورات سياسية واجتماعية مهمة، اكتسب خبرة سياسية كبيرة قبل توليه الحكم، حيث كان مسؤولًا عن الدفاع عن مدينة الكويت وشارك في محاربة الإخوان في موقعة الجهراء أسهم في توطيد علاقات الكويت الدولية، خاصة مع بريطانيا، حيث لبى دعوة رسمية لزيارة لندن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، مؤشرا على مكانته السياسية البارزة للمزيد ينظر: عبدالله الحميدي محمد المطيري، الكويت في عهد الشيخ احمد الجابر الصباح1921–1950م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بنها، كلية الاداب، مصر، 2018، ص25.

[5]() حسين عبد الحسين عباس وحسين فالح جياد، ايران والكويت موجز العلاقات السياسية، دار الفرات للثقافة والاعلام، (العراق، 2024)، ص51.

[6]() قناة الكويت الفضائية، برنامج لقاء خاص، تقديم صباح زنكنه و محمد علي اذرشيب، العلاقات الكويتية الايرانية والتواصل الثقافي،10 ايار 2012.

قابله زيادة تدفق اليد العاملة، نتيجة لتوفر فرص العمل، لاسيما أن اكتشاف النفط أدى إلى حدوث طفرة هائلة في متوسط الدخل الفردي إلى جانب ذلك إن الكويت تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة للناتج الإجمالي، وعلاقته الواضحة بعائدات النفط ، فأسفر ذلك الارتباط الوثيق بين الدخول المرتفعة للسكان المواطنين وبين نسبة الوافدين من إجمالي السكان، وشهدت الكويت تدفقا كبيرا للعمالة الإيرانية، التي كان لها دور بارز في تطوير القطاع النفطي والبنية التحتية، جاء ذلك نتيجة للاحتياج الماس لعمالة ماهرة وغير ماهرة في الحقول النفطية والمشاريع الإنشائية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة في إيران التي دفعت الكثيرين للهجرة بحثا عن فرص أفضل، كانت العمالة الإيرانية متنوعة، شملت الفنيين والمهندسين إلى جانب العمال غير الماهرين الذين عملوا في البناء والنظافة، هذا التدفق السريع أثار بعض المخاوف الكويتية بسبب الأطماع الإيرانية في المنطقة، ورغم هذه المخاوف، استمر الإيرانيون في التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالكويت[7].

بسب تزايد الاطماع الايرانية في الكويت بعد اكتشاف النفط عام 1932 سعت الحكومة الإيرانية لفتح قنصلية في الكويت في ظل الحماية البريطانية عليها، ففي تشرين الثاني عام 1954م، طالبت ايران بفتح قنصلية في الكويت، كما ورد في برقية من السفارة البريطانية في طهران إلى المقيم البريطاني في الخليج، فرفض المقيم البريطاني في الخليج الطلب الإيراني، مبرراً ذلك بأن بريطانيا رفضت طلبات مماثلة من مصر ولبنان، ووافق امير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح[8] على هذا الرفض، اعتقد المقيم أن الشيخ سيكون أقل ترحيباً بالطلب الإيراني مقارنة بأي دولة إسلامية أخرى، خشية أن يؤدي السماح للإيرانيين بفتح قنصلية إلى مطالبة الدول العربية بالمثل، مما قد يضعف العلاقة الخاصة بين بريطانيا والشيخ، زعمت إيران أن لديها أعداداً كبيرة من رعاياها في الكويت، لكن المقيم البريطاني اعتبر هذه

---

[7]() عباس وجياد، المصدر السابق، ص52.

[8]() الشيخ عبد الله السالم الصباح هو الحاكم الحادي عشر للكويت، وُلد عام 1895 وتوفي في 24 تشرين الثاني 1965، تولّى الحكم عام 1950 وعُرف بحكمته واهتمامه بتطوير الكويت سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كان له دور بارز في إلغاء معاهدة الحماية البريطانية عام 1961، وافتتح المجلس التأسيسي لوضع دستور الكويت. عُرف بتواضعه وبساطته وسعيه للإصلاح، وشارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية للمزيد ينظر: ميثم مجيد عبد الجبوري و مرتضى خلف حسين السهلاني، الشيخ عبدالله السالم الصباح ودوره الاقتصادي في الكويت 1895–1965، مجلة اداب ذي قار، المجلد 1، العدد35، جامعة ذي قار، كلية الاداب، العراق، 2021، ص ص 278–279. .

الأعداد مبالغاً فيها، واقترح أن يتولى القنصل الإيراني في البصرة زيارة الكويت لرعاية مصالحهم، لكن ظلت هذه المطالب مستمرة قبيل استقلال الكويت عام 1961م[9].

قبل استقلال الكويت عام 1961، اتسمت العلاقات الكويتية الإيرانية بروابط تجارية وثيقة بفضل القرب الجغرافي والتكامل الاقتصادي، كانت الكويت تستورد العديد من السلع والمواد الأساسية من إيران، في حين اعتمدت إيران على الكويت كمركز تجاري حيوي في الخليج العربي، مع اكتشاف النفط، تطورت العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر، لكن التطلعات الإيرانية الإقليمية أثارت بعض التوترات السياسية، ورغم ذلك، حرصت الكويت على الحفاظ على علاقات متوازنة مع إيران، مركزة على المصالح الاقتصادية المشتركة ومتجنبة أي تصعيد سياسي قد يهدد استقرار المنطقة.

المبحث الثاني: العلاقات الكويتية – الإيرانية (1961–1979)

اولا: الاعتراف الإيراني باستقلال الكويت.

حصلت الكويت على استقلالها في 19 حزيران 1961م ، إذ وقع حاكمها الشيخ عبد الله السالم الصباح وثيقة إلغاء معاهدة الحماية البريطانية التي كانت قد أُبرمت عام 1899، وحلت محلها معاهدة التشاور (الصداقة) الكويتية البريطانية، لتنهي بذلك قرابة ستة عقود من الحماية البريطانية، هذه الخطوة جاءت في إطار رغبة الكويت في تعزيز سيادتها واستقلالها، مدفوعةً بالتغييرات السياسية والاقتصادية في المنطقة آنذاك، ولا سيما اكتشاف النفط وتزايد أهميته، وبعد الاستقلال، سارعت الكويت إلى بناء مؤسسات الدولة الحديثة وتطوير بنيتها التحتية، كما انضمت إلى المنظمات الإقليمية والدولية مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لتعزيز مكانتها الدبلوماسية، وجاء هذا الاستقلال ليؤكد رؤية الشيخ عبد الله السالم في بناء دولة ذات سيادة تقوم على أسس المشاركة السياسية والتنمية المستدامة، وشكل الاستقلال بداية مرحلة جديدة من التنمية الوطنية، وتطوير العلاقات الإقليمية والدولية[10].

كان موقف إيران من استقلال الكويت إيجابيا ومؤيدا بشكل واضح، فقد كانت إيران من أوائل الدول التي سارعت إلى الاعتراف الرسمي باستقلال الكويت فور إعلانها الانفصال عن الحماية البريطانية وكان الاعتراف له دلالات سياسية مهمة، إذ أكدت حكومة طهران برئاسة علي اميني (1961–1962) من خلاله احترامها لسيادة الكويت كدولة مستقلة، ورفضها لأي تدخلات خارجية قد تهدد استقرار المنطقة، جاء

---

[9]() عبدالله بن سراج عمر، المساعي الإيرانية لفتح قنصلية في الكويت، مجلة وقائع تاريخية، العدد3، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات التاريخية، مصر، 2005، ص156.

[10]() اسامة عبد الخالق عايد عمر و محمد يوسف ابراهيم القريشي، استقلال الكويت وموقف اليابان منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد31، العدد11، كلية التربية للعلوم الانسانية، العراق،2024، ص229.

هذا الموقف الإيراني في سياق سعيها لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي، والتأكيد على سياسة حسن الجوار في فترة كانت تشهد توترات إقليمية نتيجة التغيرات السياسية في المنطقة، كما ساعد الاعتراف الإيراني المبكر في تقوية العلاقات الثنائية بين البلدين، وساهم في تأسيس تعاون مستقبلي في مجالات متعددة، مع الإبقاء على احترام متبادل لحدود وسيادة كل دولة[11].

وفي السياق نفسه، رحب الشاه محمد رضا بهلوي (1941–1979) باستقلال الكويت من خلال برقية تهنئة بعثها الى شيخ الكويت عبد الله السالم في 8 تموز 1961م، تلاها قيام وفد إيراني بزيارة الكويت تأكيداً على موقف إيران المؤيد للاستقلال، واوضح اعضاء الوفد ان الحكومة الايرانية على استعداد للمشاركة في الدفاع عن استقلال الكويت، إذ احتجت الحكومة العراقية على الموقف الإيراني وعدته موقفاً استفزازياً، الهدف منه الاساءة للعراق، كانت إيران تدرك بوضوح ان امتداد العراق على طول السواحل الكويتية سوف يعطيه اطلالة بحرية كبيرة تخلق منه قوة اقتصادية وسياسية تشكل خطراً عليها، تنافسها على زعامة الخليج العربي[12].

ثانيا: الموقف الايراني تجاه المطالبة العراقية بالكويت 1961–1963م.

في أعقاب إعلان استقلال الكويت في عام 1961م، حاول العراق استغلال فك ارتباط الكويت عن بريطانيا لضمها إلى أراضيه، وفي 25 حزيران 1961، عقد رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم(1958–1963) مؤتمرا صحفيا في مقره، أعلن فيه بشكل صريح مطالبة العراق بالكويت، زاعما أن الكويت جزء لا يتجزأ من التراب الوطني العراقي، هذا الادعاء أثار توترا كبيرا في المنطقة، إذ تصاعدت المخاوف من احتمال وقوع اعتداء عسكري عراقي على الكويت، وردا على ذلك، سارعت حكومة الكويت إلى طلب الدعم من بريطانيا، التي كانت حديثة الانسحاب من حماية الكويت، وكذلك من جامعة الدول العربية، أدى هذا الموقف إلى إثارة ردود فعل عربية وإقليمية ودولية واسعة، إذ برزت مخاوف حقيقية من أن يؤدي التصعيد العراقي إلى تهديد استقرار المنطقة، وهو ما دفع العديد من الأطراف الدولية والإقليمية إلى اتخاذ خطوات لضمان حماية سيادة الكويت ومنع وقوع أي تدخل عسكري[13].

---

[11]() راشد مزيد الصانع واخرون، العلاقات الكويتية الايرانية وسبل تطورها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت،2003)، ص15.

[12]() مسلم هادي عبدالله العسكري، الموقف الايراني من مطالبات العراق بالكويت 1961–1963م، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، المجلد4، العدد14، جامعة مصطفى الامين، العراق،2024، ص986.

[13]() قحطان احمد فرهود، العلاقات الكويتية الايرانية 1961–1990م دراسة تاريخية، مجلة الفتح، المجلد4، العدد36، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى، العراق، 2008، ص1.

تلّقت الحكومة الايرانية مطالبة العراق بعائدية الكويت له باهتمام بالغ، ووجدت الفرصة مؤاتية لتقوية موقعها امام جارها العربي الذي سينشغل حتما عن دعمه المتزايد للحركة الكردية المسلحة، وسيخف الضغط على طموحاتها التوسعية في شط العرب، واتسم موقف ايران بمحاولة استغلال اندلاع ازمة العلاقات العراقية الكويتية، لتحقيق أكثر من هدف في علاقاتها الخارجية واهمها اضعاف قوة عبد الكريم قاسم، وكبح جماح الثورة العراقية وتوجهاتها التحررية، والضغط على العراق باتجاهين اولهما التنازل لها عن جزء من اقليمه المائي في شط العرب، وثانيهما التقرب من دول الخليج العربية وطرح نفسها حامية لها وصمام الأمان للحفاظ على توازن المنطقة واستقرارها[14].

استمرت إيران في دعمها للكويت بالرغم من التحذيرات العراقية، إذ أعلن وزير الخارجية العراقي، هاشم جواد(1959–1963)، أن العراق سيقطع علاقاته مع أي دولة تعترف رسمياً بالكويت، لم تلقَى تلك التحذيرات صدى لدى المجتمعين العربي والدولي، بما في ذلك إيران التي واصلت إقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الكويت، وتمثل ذلك بإعلان إيران افتتاح سفارتها في الكويت في تشرين الاول 1961م، فيما افتتحت الكويت سفارتها في طهران في اذار 1962م، رد العراق على ذلك بسحب سفيره من طهران وتقديم احتجاج رسمي إلى السفير الإيراني في بغداد، مطالباً إياه بمغادرة البلاد، علاوة على ذلك، قررت الحكومة العراقية قطع علاقاتها مع الدول التي اعترفت بالكويت، وفي 8 أغسطس 1962م، أعلنت وزارة الخارجية العراقية سحب سفرائها من هذه الدول، وأمرت سفراءها بمغادرة العراق، ومن بينها اليابان، الأردن، تونس، لبنان، مصر، إيران، والولايات المتحدة[15].

ساهم الموقف الإيراني الداعم للكويت في تعزيز مكانتها كدولة مستقلة، إذ حصلت على اعتراف ودعم القوى الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة، إلى جانب الاعتراف العربي بسيادتها على أراضيها، وفي المقابل، اتخذ العراق موقفاً حاداً بقطع علاقاته مع الدول التي اعترفت بالكويت، مما أدى إلى تعرضه لعزلة سياسية دولية وعربية، استمرت هذه العزلة حتى انقلاب 8 شباط 1963م الذي أسقط حكم عبد الكريم قاسم، إذ اعترف قادة الانقلاب باستقلال الكويت، إلا أن قضية ترسيم الحدود بين البلدين ظلت عالقة.

ثالثا: العلاقات الكويتية–الايرانية 1963–1979م

بعد استقلال الكويت حدث نوع من الخلافات بين الجانب الكويتي والايراني، وذلك بسبب ترسيم الحدود، وفي إطار سعي الكويت لإنهاء حالة التوتر السياسي مع إيران، خاصة فيما يتعلق بالخلافات حول

---

[14]() رماح سعد مرهون المعموري، موقف ايران من الاجتياح العراقي للكويت 1990–1991، مركز الرافدين للحوار، (لبنان، 2021)، ص26.

[15]() العسكري، المصدر السابق، ص987.

الحدود البحرية، وجه وزير الخارجية الكويتي، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح(1963–1991)، دعوة إلى نظيره الإيراني عباس آرام[16]، لزيارة الكويت، جاءت الدعوة بهدف التباحث حول القضايا العالقة، بما في ذلك مسألة ترسيم الحدود، في خطوة تعكس رغبة الكويت في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتجنب التصعيد، وفي الأول من نيسان عام 1964، التقى الوزيران للتباحث حول القضايا العالقة، ومع ذلك، لم تسفر المباحثات إلا عن الاتفاق على تنظيم مشروع لدراسة هذه المسألة في المستقبل، دون تحديد وقت نهائي للبت فيها، مما أبقى القضية مفتوحة للنقاش في مراحل لاحقة[17].

في سياق المساعي الكويتية لمعالجة القضايا العالقة مع إيران، أرسلت الكويت في عام 1965م وفداً برئاسة عبد الله الجابر(1965–1971)، وزير التجارة والصناعة، إلى إيران، جاءت هذه الخطوة بهدف التباحث حول مسألة الجرف القاري[18] ونشاط المتسللين الإيرانيين غير الشرعيين إلى الكويت، ورغم هذه القضايا، استمرت العلاقات الودية بين البلدين، في تلك الفترة، ركزت الخارجية الكويتية جلّ اهتمامها على بناء علاقاتها مع دول المنطقة العربية، بينما بدا اهتمامها بإيران محدوداً، هذا ما أكده تقرير السفارة

---

[16]() عباس آرام (1899–1984) هو دبلوماسي وسياسي إيراني بارز، بدأ حياته المهنية في القنصلية الإيرانية في الهند، ثم التحق بوزارة الخارجية الإيرانية عام 1935، شغل عدة مناصب دبلوماسية رفيعة، منها سفير إيران في اليابان والصين، كما عمل مستشارًا في السفارات الإيرانية بواشنطن وبغداد، تولى منصب وزير الخارجية الإيرانية في حكومات متعددة بين 1962 و1966، بعد الثورة الإسلامية، اعتقل ثلاث سنوات ثم أُطلق سراحه بسبب تدهور صحته للمزيد ينظر: نعيم جاسم محمد الدليمي، عباس ارام ودوره الدبلوماسي في وزارة الخارجية الايرانية حتى عام 1966م، مجلة مدارات ايرانية، المجلد6، العدد20، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانية، 2023، ص69.

[17]() عباس والجياد، المصدر السابق، ص85.

[18]() الجرف القاري: هو الامتداد الطبيعي لليابسة تحت سطح البحر، ويمتد حتى نقطة يبدأ عندها الانحدار الحاد نحو أعماق المحيط. يتميز هذا الجرف بغناه بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، ما يجعله منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، الخلاف بين الكويت وإيران مرتبط بالجرف القاري في منطقة الخليج العربي، خاصة في ما يتعلق بحقل الغاز المعروف باسم "الدرة" في الكويت و"آرش" في إيران. يعود النزاع إلى تداخل حدود= =الجرف القاري بين البلدين، حيث تدعي كل منهما أن أجزاء من الحقل تقع ضمن منطقتها الاقتصادية، تطالب إيران بمفاوضات ثلاثية مع الكويت والسعودية لترسيم الحدود، بينما تؤكد الكويت والسعودية أن الحقل ملكية مشتركة بينهما فقط، هذا الخلاف يعكس الأهمية الكبيرة للجرف القاري كمصدر للثروات الطبيعية وأساس لترسيم الحدود البحري للمزيد ينظر: استقلال دليل العازمي، خلافات الحدود البحرية بين الكويت وايران ازمة الجرف القاري وحقل الدرة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد52، العدد3، جامعة الكويت، الكويت، 2023.

البريطانية في الكويت آنذاك، الذي أشار إلى غياب قلق واضح لدى الكويت تجاه إيران، باستثناء مسألتي الحدود البحرية والجرف القاري، بالإضافة إلى أوضاع الجالية الإيرانية في الكويت[19].

في شتاء عام 1967، أعلنت بريطانيا قرارها بتخفيض قواتها العسكرية شرق السويس، مما دفع أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح إلى زيارة طهران في 10 كانون الثاني 1968م، لمناقشة أمن منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني، وفي 16 كانون الثاني من العام ذاته، أكد رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون استعداد بلاده لسحب قواتها من شرق قناة السويس، استجابة لذلك، أعلن شاه إيران محمد رضا بهلوي استعداد بلاده لملء الفراغ العسكري في المنطقة بهدف منع تدخل القوى السوفيتية أو أي قوى أجنبية أخرى في شؤون الخليج العربي، وشهدت العلاقات الكويتية–الإيرانية تطوراً ملحوظاً تمثل بزيارة الشاه للكويت في 9 تشرين الثاني 1968، إذ ناقش الجانبان أمن الخليج العربي ودور إيران في الدفاع عن دول المنطقة بعد انسحاب بريطانيا، بالإضافة إلى ضرورة الاتفاق على حل مشكلة الجرف القاري بين البلدين وتشكيل لجان مشتركة لترسيم الحدود البحرية[20].

في سياق تعزيز العلاقات، زار وزير الخارجية الإيراني أردشير زاهدي(1967–1971) الكويت في 5 تموز 1970، وهي زيارة استمرت يومين وأسفرت عن توقيع اتفاقية الجرف القاري بين البلدين، أظهرت إيران خلال تلك الفترة معارضة شديدة لأي نية لإلغاء الانسحاب البريطاني من المنطقة، وهو ما بدا بتأثير من الولايات المتحدة الأمريكية، من جانبه، أكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد دعم الكويت لسياسة إيران الداعية إلى مغادرة القوات البريطانية منطقة الخليج العربي، مما يعكس تنسيقاً سياسياً مشتركاً بين الطرفين للتعامل مع تحديات تلك المرحلة[21].

دخلت مسألة جديدة في بداية السبعينات وهي الجزر العربية الثلاث في الخليج ، وبخاصة بعد اعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب عسكرياً من منطقة الخليج العربي إن هذا القرار كان احد الأسباب التي دفعت إيران إلى الإقدام على احتلال الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) عام ١٩٧١ م ، ولكن ذلك لا يعني أن هذا هو السبب الوحيد فضعف الوضع العربي بعد هزيمة ١٩٦٧ م،

---

[19]() مهدي حامد احمد، العلاقات الكويتية في عهد صباح السالم ايران– الولايات المتحدة الامريكية– بريطانيا نموذجا 1965–1977م ،المجلة المركزية لجامعة الامام المهدي، العدد5، جامعة الامام المهدي، السودان، 2015، ص118.

[20]() فرهود، المصدر السابق، ص2.

[21]() عاصم زغير عوده و اراء جميل ، المعارضة الكويتية وموقفها من الانسحاب البريطاني والثورة الاسلامية في ايران، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد29، العدد122،ةكلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العراق،2023، ص200.

ورحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر(1952–1970) كل ذلك قد دفعا إيران إلى تحقيق حلمها باحتلال هذه الجزر والذي استمر طويلا، فضلا عن عن الأسباب الاستراتيجية والاقتصادية التي كان لها سببا في الاطماع الايرانية[22].

بعد ان احتلت إيران الجزر الإماراتية الثلاث ، مبررة ذلك باسترجاع أراضٍ تعدها جزءاً من سيادتها، أدان المجتمع الدولي والعربي هذا الاحتلال، وكان الموقف الكويتي من أبرز وأشد المواقف صلابة، اذ اجتمع مجلس الأمة الكويتي في جلسة استثنائية، إذ صوت أعضاؤه بالإجماع على مشروع يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وتقديم الدعم للإمارات العربية المتحدة، ونقل القضية إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، كما استنكر وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الجابر الصباح هذا الاحتلال، مشيراً إلى تحذيرات كويتية سابقة للدول الكبرى من نية إيران الاستيلاء على الجزر، وأرسل أمير الكويت برقية إلى حاكم رأس الخيمة، مؤكداً دعم الكويت لعروبة الجزر ورفضها للتوسع الإيراني في الاراضي العربية لاسيما الخليجية منها[23].

في عام 1973م، وقعت الأزمة الثانية بين العراق والكويت، والتي عُرفت بـ"الأزمة الصامتة"، إثر ضرب العراق الأراضي الحدودية الكويتية ومحاولة فرض أمر واقع في المنطقة، قوبل هذا التصرف برفض دولي، وكانت إيران من أبرز الدول التي شجبت هذا الاعتداء، وأعلنت إيران موقفها الحاسم الرافض لأي تعديلات جغرافية أو سياسية في المنطقة، واعدت ذلك السلوك يشكل تهديداً لاستقرار الخليج العربي، كما أبدت إيران استعدادها لإرسال قوات عسكرية لحماية الكويت والدفاع عن سيادتها، يأتي هذا الموقف الإيراني في سياق التوترات الإقليمية التي ميزت تلك الفترة، والتي عكست صراعات النفوذ بين القوى الكبرى والإقليمية[24].

---

[22]() عبدالمالك خلف، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج : دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية 1887 – 1971 م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد14، العدد55، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، 1988، ص142.

[23]() مسلم هادي عبدالله، موقف الكويت من الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات العربية الثلاث "أبو موسى – طنب الكبرى – طنب الصغرى": دراسة تاريخية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد2، عدد12،مركز ابن العربي للثقافة والنشر، فلسطين، 2022، ص408.

[24]() عبدالرضا علي أسيرى، العلاقات الكويتية – الإيرانية : الطموح والعقبات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد34، العدد129، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2008، ص58.

بين عامي 1973 و1979، تابعت الكويت عن كثب تطورات الأوضاع الداخلية في إيران، وظهور حركات المعارضة ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وكانت حكومة الكويت تنظر إلى استقرار النظام الشاهنشاهي كركيزة أساسية لضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وحرصت على الحفاظ على الوضع القائم لتجنب أي انعكاسات سلبية على أمنها الوطني في هذا السياق، رفضت الكويت استقبال الساسة الإيرانيين المعارضين، وفي مقدمتهم رجل الدين الامام روح الله الخميني، الذي طُرد من العراق في تشرين الاول 1978 قبيل اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية بعدة أشهر، ثم أرسلت الكويت وفداً رفيع المستوى إلى طهران مبعوثاً من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وأكد الوفد رغبة حكومة الكويت في عودة الهدوء إلى الساحة الإيرانية، مما يعكس حرص دولة الكويت على استقرار النظام السياسي في إيران خلال تلك الفترة[25].

المبحث الثالث: العلاقات الكويتية – الإيرانية بعد الثورة الإسلامية (1979–1990)

اولا: موقف الكويت من الثورة الاسلامية في ايران عام 1979م

في عام 1979، شهدت إيران تحولاً جذرياً في نظامها السياسي مع قيام الثورة الإسلامية بقيادة آية الله روح الله الخميني، التي أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي بعد عقود من الحكم. جاءت الثورة نتيجة تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تنامي المعارضة للنظام الشاهنشاهي، الذي اتهم بالفساد والتبعية للقوى الغربية، كان لهذا التحول أثر كبير على منطقة الخليج العربي، إذ أثارت الثورة مخاوف دول المنطقة، بما في ذلك الكويت، من انتشار الأفكار الثورية والتأثير على استقرار الأنظمة الحاكمة، تميزت الثورة بطرحها لنظام جديد قائم على "ولاية الفقيه"، مما مثّل تغييراً جذرياً في طبيعة الحكم في إيران، وتحولها من ملكية علمانية إلى جمهورية إسلامية. وقد أكدت الكويت منذ البداية أهمية التكيف مع التحولات الجديدة، مع الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وهو ما دفعها إلى اتخاذ مواقف حذرة ومتوازنة تجاه إيران بعد الثورة[26].

مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، اصبح هناك تأثير الثورة الإيرانية على الحراك الإسلامي والسياسي في الكويت، إذ تأثر التيار الإسلامي الشيعي في الكويت بالثورة، مما أدى إلى بروز حركة مسجد شعبان بقيادة السيد عباس المهري، ونظمت الحركة مظاهرة انطلقت من منزل المهري إلى السفارة الإيرانية، إذ استبدل المتظاهرون العلم الإيراني بشعار الثورة "الله أكبر"، ما أدى إلى اشتباكات عنيفة

---

[25]() فرهود، المصدر السابق، ص3.

[26]() ناديا كريمي، كيف انتصرت ثورة 1979 التي خلقت نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، موسوعة رصيف22، حزيران 2023، متاح على الرابط: https://raseef22.net/article

مع قوات الأمن واعتقال القائمين عليها، ورغم النشاط السياسي الظاهر في تلك الفترة، أكد السيد أحمد عباس المهري أن والده كان يركز على العمل الديني وتمثيل المراجع، بينما ادى أحمد دوراً في توجيه والده سياسياً خلال الثورة في ايران، إذ عُرف السيد عباس بنقده الشديد لنظام الشاه، مما أثار استياء السفارة الإيرانية، ونتيجة لذلك، جرى لقاء سري بين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح رئيس المباحث العامة والسيد عباس، إذ طُلب منه تقليل انتقاداته للشاه لما لهذا الموضوع من حساسية سياسية على العلاقات بين البلدين[27].

وعلى الرغم من ذلك فأن الكويت أجبرت نتيجة الوضع القائم في منطقة الخليج على تغيير سياستها وعلاقاتها الثنائية مع إيران، إذ سعت إلى تطبيع علاقاتها مع النظام الجديد، فأرسلت وزير خارجيتها صباح الأحمد الجابر الصباح إلى طهران في حزيران ١٩٧٩ لتهنئة قيادة الثورة بقيام النظام الجديد ، والتقى بنظيره صادق قطب زاده(1979–1980)، وأكد الطرفين على الاحترام المتبادل لاستقلال كامل أراضي البلدين وإقرار الأمن في الخليج بواسطة دول المنطقة، وبالمقابل زار الكويت وزير الخارجية الإيراني المذكور، وأجرى مقابلة مع أمير دولة الكويت معبراً له عن رغبة بلاده بتوسيع آفاق التعاون بين البلدين وإزالة أي معوقات بينهما أن وجدت[28].

ثانيا: الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988) وموقف الكويت منها

مع بداية عام 1980 بدأت اوضاع منطقة الخليج العربي تزداد سوءا بسبب التهديدات المتبادلة بين العراق وإيران، واتجهت الامور نحو منعطف وازمة خطيرة عندما قام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر في 17 ايلول 1980، بدأت حملة التصعيد تأخذ طريقها بين العراق وإيران وتمثلت في حوادث عسكرية عدة على الحدود بين البلدين انتهت بإعلان قيام الحرب بينهما في 22 أيلول 1980، وتقف وراء قيام الحرب اسباب عدة، من أهمها قيام الثورة الإيرانية وتصديرها إلى الدول المجاورة، إذ تعد هذه الثورة متغيرا مهما في النصف الثاني من القرن العشرين[29].

---

[27]() احمد عبد الستار كاطع، موقف الكويت من سياسة ايران الخارجية 1978–1979م، مجلة الخليج العربي، المجلد50، العدد4، جامعة البصرة، العراق، 2022، ص70.

[28]() محمد سالم الكواز، العلاقات الكويتية الايرانية 1979–1991م، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد7، العدد3، جامعة كركوك، العراق، 2012، ص2.

[29]() علي عبد الحسن عبدالله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان، (دمشق،2011)، ص111؛ عبدالكريم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الايرانية واثرها في دول الخليج العربي، مكتبة العبيكان،(الرياض،2004)، ص162.

مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، اتخذت الكويت موقفاً معارضاً لهذه الحرب الدامية، نظراً لتداعياتها الخطيرة على استقرار وأمن منطقة الخليج العربي. دعت الكويت إلى ضرورة وقف القتال وحقن الدماء بين الجانبين، معربة عن قلقها من تصاعد النزاع وتأثيره على الدول المجاورة. وأكدت القيادة الكويتية استعدادها لبذل جهود الوساطة بين العراق وإيران بهدف إنهاء الحرب وإيجاد تسوية سلمية تحفظ مصالح الطرفين[30].

ولكن رغم هذه المساعي لم تكن الكويت بمنأى عن تداعيات الحرب العراقية–الإيرانية، إذ امتدت نيران الصراع إلى أراضيها وأجوائها، ففي 12 تشرين الثاني 1980، اخترقت الطائرات الإيرانية المجال الجوي الكويتي، أعقب ذلك هجمات متكررة على منطقة العبدلي، كان أبرزها في 13 تموز و12 تشرين الثاني 1981م وفي كل مرة، كانت وزارة الخارجية الكويتية تستدعي السفير الإيراني علي شمس أردكاني(1980–1981)، وتسلمه مذكرات احتجاج شديدة اللهجة، محذرة من العواقب الوخيمة لاستمرار النهج العدواني الإيراني، وبالرغم من تلك التحذيرات، استمرت الهجمات الإيرانية وأعمال التخريب، حتى داخل الأراضي الكويتية، مما أدى إلى تصاعد التوتر التدريجي في العلاقات بين البلدين، وقد تفاقم هذا التوتر مع دعوة الكويت إلى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهو ما اعدته إيران خطوة لتوحيد الصفوف الخليجية في مواجهة تحدياتها الإقليمية[31].

ونتيجة لتلك الاعتداءات المستمرة، تغير الموقف الكويتي اتجاه الحرب، وبدأت تقف مع العراق في مجريات الحرب، إذ قدمت الكويت دعماً مالياً كبيراً للعراق بهدف مواجهة التهديد الإيراني ومنع انتقال أفكار الثورة الإسلامية إلى الكويت، وتراوحت المساعدات بين هبات مالية وقروض لدعم الجيش العراقي وتعزيز قدراته، وتشير التقديرات إلى أن الدعم الكويتي بلغ حوالي 30 بليون دولار وفق بعض المصادر، بينما قدرت مصادر أخرى أن الكويت قدمت قروضاً بقيمة 6 بلايين دولار في عدة مراحل خلال الأعوام 1980–1981، هدفت هذه المساعدات إلى دعم الاقتصاد العراقي، لتمويل إعادة إعمار المناطق المتضررة، وتسديد ديون العراق للدول الأجنبية، وعلى الرغم من حجم الدعم، كان موقف الكويت يهدف بالأساس إلى حماية أمنها القومي وتجنب تصاعد الصراع بين البلدين، في ظل المخاوف من تأثير الثورة الإيرانية[32].

---

[30]() أسيرى، المصدر السابق، ص59.

[31]() فرهود، المصدر السابق، ص5.

[32]() علي عبدالرحمن الكندري، موقف جمهورية ايران من أزمة احتلال العراق للكويت 1991 – 1990 :سياسه الحياد الايجابي، حوليات اداب عين الشمس، عدد44، جامعة عين شمس، كلية الآداب، مصر، ص254.

ثالثا: استهداف السفن الكويتية في الخليج خلال الحرب العراقية الايرانية 1984–1988م

خلال الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988)، برز استهداف ناقلات النفط كأحد أخطر فصول الصراع، إذ تعرضت الناقلات النفطية والتجارية الكويتية لاعتداءات متكررة من قبل إيران، في إطار محاولاتها تقويض صادرات النفط العراقية وحلفائها في الخليج، وشكّل استهداف الناقلات جزءاً من ما عُرف بـ"حرب الناقلات"، التي هدفت إلى الضغط على الدول الداعمة للعراق، ومن بينها الكويت، بسبب دورها الحيوي في تمويل ودعم الاقتصاد العراقي خلال الحرب.

في ربيع عام 1984، تعرضت السفن المحايدة وغير المحايدة لهجمات ايرانية في الخليج العربي، مما أثر بشكل كبير على ردود فعل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا سيما بعد ان أصبحت المواجهات تهدد شريانها الحيوي، ففي 13 ايار 1984، قصفت الناقلتان الكويتيتان للنقط "أم القصبة" و"بحرة"، وفي 16 ايار 1984، وتعرضت الناقلة السعودية للنفط "مفخرة ينبع" للهجوم في ميناء رأس تنورة السعودي، وهي محملة بحوالي 210 ألف طن، اتهمت الكويت رسمياً إيران بالمسؤولية عن قصف الناقلتين، بينما هددت إيران بجعل طرق الملاحة في الخليج غير آمنة إذا استمر تهديد طريق مينائها النفطي في جزيرة خرج[33].

جاء رد الحكومة الكويتية، في 21 ايار 1984م، عندما خاطبت مجلس الامن الدولي لتسجيل شكوى بخصوص الاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية المتجه من وإلى موانئ المملكة والكويت، وبناء على هذه الرسالة فقد صدر قرار مجلس الامن رقم 552 لسنة 1984 وابرز ما جاء في القرار، ان مجلس الامن يناشد جميع الدول بان تحترم طبقا لقوانين الدولية حق حريه الملاحة، ويدين الاعتداءات الأخيرة على السفن التجارية الكويتية المتجهة من وإلى موانئ المملكة العربية السعودية ويطلب وقف الاعتداءات على الفور وعدم اعتراض اي سفينه متجهة من موانئ دول الخليج[34].

دفعت استراتيجية حرب الناقلات الحكومة الكويتية القيام بتوجيه تهديد إلى الحكومة الإيرانية على لسان سفيرها في واشنطن الشيخ سعود ناصر الصباح (1992–1981) قائلا "أن أي مواجهة عسكرية مع دول الخليج العربية ستحول النزاع العراقي الإيراني إلى حرب عربية إيرانية شاملة وأضاف أن مسؤولية

---

[33]() عبد الرزاق خلف الطائي، ايران في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981–2018م دارسة تحليلية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، المجلد19، العدد2/15، 2022، ص55.

[34]() قرار مجلس الامن رقم 552 لعام 1984، الوثائق الرسمية لمجلس الامن الدولي، السنة التاسعة والثلاثون، في 1 حزيران 1984.

مرور السفن في الخليج تقع على عاتق دول مجلس التعاون بالتعاون مع أشقائنا العرب عبر إحياء الدفاع العربي المشترك، ولم يستبعد إمكانية الاستعانة بالأمريكيين والدول الأوروبية[35].

استمرت الاعتداءات الايرانية على الكويت، على الرغم من المساعي الدولية لوقفها، إذ ظهرت مسألة اختطاف الطائرات الكويتية بوضوح في 5 نيسان 1985، عندما تم اختطاف الطائرة الكويتية المتجهة إلى مدينة مشهد الإيرانية، في 25 أيار 1985، وتعرض أمير الكويت جابر الأحمد الصباح لمحاولة اغتيال في الكويت، إذ أتهمت إيران بالوقوف وراءها، مع استمرار الحرب، واصلت القوات الإيرانية هجماتها على السفن الكويتية؛ ففي 18 أيلول 1986، تعرضت ناقلة النفط الكويتية "الفنطاس" لهجوم بصواريخ إيرانية، وتكررت الهجمات في 22 تشرين الأول من العام نفسه بقصف ناقلة النفط الكويتية "الفيحاء" وفي 28 أيار 1987 اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية موافقتها على إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية باسمها لحمايتها بعد طلب من الكويت برفع الاعلام الامريكية عن تلك الناقلات، في الأول من حزيران 1987، صادرت البحرية الإيرانية سبعة قوارب صيد كويتية، وفي 28 تموز منه، رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية التي عبرت الخليج تحت حماية الأسطول الأمريكي، فعدت إيران أن الكويت مسؤولة عن تواجد الأسطول الأمريكي، مما أدى إلى هجوم إيراني على إحدى قطع الأسطول الأمريكي بعد يومين فقط من إعلان حماية الناقلات الكويتية[36].

استمرت ايران بنهجها العدواني ضد الكويت ودول الخليج العربية وباستهدافها الموانئ والملاحة في عام 1987، واستنكر المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد في جده الثامن من حزيران 1987 الاثار الخطيرة المترتبة على هذه الحرب ومن اهمها اعاقة الملاحة الدولية في الخليج، واكدت الكويت استعدادها لبذل كافة المساعي الخيرة لوقف الحرب وتكريس القناعة المشتركة بضرورة وقف هذا النزيف الدموي الذي يلحق خسائر فادحة بالبلدين وبالأمة الإسلامية ويهدد أمن واستقرار المنطقة العام وذلك هدفا منها لتهدت وتيرة حدة الاوضاع في المنطقة[37].

ظل التوتر قائماً بين الكويت وإيران طوال سنوات الحرب العراقية–الإيرانية، وازدادت العلاقات تعقيداً بسبب الهجمات الإيرانية المتكررة على المنشآت والناقلات النفطية الكويتية في أواخر تشرين الاول 1987م، وكرد فعل على هذه الاعتداءات، طردت الحكومة الكويتية خمسة دبلوماسيين إيرانيين، بينما

---

[35]() فوزية عبدالله سعيد و صلاح محمد سليم محمود، حرب الناقلات خلال الحرب العراقية الايرانية واثرها على الكويت 1984–1986م، مجلت مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد13، العدد3، جامعة بابل، العراق، 2023، ص248.

[36]() المعموري، المصدر السابق، ص51.

[37]() صحيفة عكاظ السعودية ، العدد (7642)، 6 حزيران 1987، ص4.

أصبح الأسطول الأمريكي في الخليج يعي أهمية حماية الملاحة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد النفطي، إضافة إلى ذلك، قامت الكويت بتسجيل 11 ناقلة نفط جديدة في العام نفسه، في خطوة تهدف إلى تعزيز حماية مصالحها الاقتصادية، لكن الأزمة تفاقمت مع استمرار الدعم الكويتي السري والعلني للعراق، مما دفع إيران إلى التأكيد على أن العلاقات مع الكويت لن تتحسن ما دامت المساعدات مستمرة، وفي عام 1988، وبعد انسحاب القوات الإيرانية من شبه جزيرة الفاو، تعرضت منشآت النفط الكويتية لاعتداءات إضافية، وأُسقطت طائرة كويتية، مما زاد من تعقيد العلاقات بين البلدين[38].

ان موقف الكويت من الحرب العراقية–الإيرانية وحرب الناقلات شكل تحدياً كبيراً في سياق علاقاتها مع إيران، إذ أسهم الدعم المستمر للعراق في تصعيد التوترات، مما دفع الكويت إلى تعزيز تحالفاتها مع القوى الكبرى لضمان أمنها ومصالحها في الخليج العربي.

انتهت الحرب العراقية–الإيرانية في 8 اب 1988، بعد ثماني سنوات من الصراع الدامي الذي خلف ملايين الضحايا وأضر بالاقتصاد والبنية التحتية للبلدين. تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة، التي رعت مفاوضات بين الطرفين، تم توقيع القرار 598 من قبل إيران، والذي دعا إلى وقف الحرب وإعادة الأسرى، بالإضافة إلى احترام الحدود المعترف بها دولياً، وبالرغم من توقيع الاتفاق، استمر التوتر بين البلدين، إذ لم يتم التوصل إلى تسوية كاملة للمشاكل الحدودية والسياسية، لكن الحرب انتهت بشكل رسمي مع قبول الطرفين للقرار الأممي، مما أنهى واحدة من أطول الحروب في التاريخ المعاصر للمنطقة[39].

---

[38]() الكواز، المصدر السابق، ص10.

[39]() فرهود، المصدر السابق، ص6.

الخاتمة

بين عامي 1961 و1988، شهدت العلاقات الكويتية–الإيرانية تفاعلات متقلبة تأثرت بالتحولات الإقليمية والصراعات السياسية، في بداية الستينات، كان نزاع الحدود بين الكويت والعراق هو المحور الأساسي، إذ كانت الكويت تواجه مطالبات عراقية بأراضٍ كانت قد حصلت عليها بعد الاستقلال، ورغم الحذر الإيراني تجاه هذا النزاع، لم تتدخل إيران بشكل مباشر في هذه القضية، ومع بداية السبعينات، تزايدت التوترات بين الكويت وإيران بسبب النزاع على جزر الإمارات الثلاثة، إذ أبدت إيران رغبتها في السيطرة عليها، مما دفع الكويت لدعم الموقف الإماراتي.

لكن الموقف الأكثر تأثيرًا كان قيام الثورة الإيرانية عام 1979، والتي أحدثت تحولًا كبيرا في السياسة الإيرانية وأثارت قلقا في الكويت، وخاصة من تأثيرات أفكار الثورة على الأقلية الشيعية الكويتية. ورغم محاولات الكويت لتحسين علاقاتها مع إيران بعد الثورة، إلا أن الوضع الإقليمي بدأ يزداد تعقيدًا مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية في 1980، إذ اختارت الكويت دعم العراق ماليًا وعسكريًا حرصا من توسع نفوذ إيران، وهو ما أدى إلى تدهور العلاقات بشكل كبير، خاصة بعد الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط الكويتية في حرب الناقلات.

مع بداية عام 1988، أصبحت العلاقات بين البلدين في حالة من الجمود المستمر، إذ كانت الكويت قد اتخذت موقفًا حذرًا وعازمة على حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية، بينما استمرت إيران في معارضتها للمساعدات الكويتية للعراق، وفي النهاية، يمكن القول إن العلاقات الكويتية–الإيرانية بين 1961 و1988 كانت مليئة بالتحديات، إذ تأثرت بالنزاعات الحدودية، بالثورة الإيرانية، وبالحرب العراقية–الإيرانية، مما جعلها تمر بمراحل من التوتر والتهديدات المتبادلة.

قائمة المصادر

- أحمد عبد الستار كاطع، موقف الكويت من سياسة إيران الخارجية 1978–1979م، مجلة الخليج العربي، المجلد50، العدد4، جامعة البصرة، العراق، 2022.
- الأخضر إيمان، العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019.
- أسامة عبد الخالق عايد عمر ومحمد يوسف إبراهيم القريشي، استقلال الكويت وموقف اليابان منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد31، العدد11، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2024.
- جمال زكريا قاسم، العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الخلفية التاريخية لعوامل التوتر وإمكانات الوفاق، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران – المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات التغيير، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1999.
- حسين عبد الحسين عباس وحسين فالح جياد، إيران والكويت موجز العلاقات السياسية، دار الفرات للثقافة والإعلام، (العراق، 2024).
- راشد مزيد الصانع وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطورها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، 2003).
- رماح سعد مرهون المعموري، موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990–1991، مركز الرافدين للحوار، (لبنان، 2021).
- سعد مجبل فلاح، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 2003–2021م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، 2013.
- صحيفة عكاظ السعودية، العدد (7642)، 6 حزيران 1987.
- عاصم زغير عوده وآراء جميل، المعارضة الكويتية وموقفها من الانسحاب البريطاني والثورة الإسلامية في إيران، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد29، العدد122، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2023.
- عبد الرزاق خلف الطائي، إيران في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981–2018م: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، المجلد19، العدد2/15، 2022.

- عبد مالك خلف، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية 1887 - 1971م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلة14، العدد55، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، 1988.
- عبدالرضا علي أسيري، العلاقات الكويتية – الإيرانية: الطموح والعقبات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد34، العدد129، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2008.
- عبدالكريم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، مكتبة العبيكان، (الرياض،2004).
- عبدالله بن سراج عمر، المساعي الإيرانية لفتح قنصلية في الكويت، مجلة وقائع تاريخية، العدد3، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات التاريخية، مصر، 2005.
- علي عبد الحسن عبدالله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان، (دمشق،2011).
- علي عبدالرحمن الكندري، موقف جمهورية إيران من أزمة احتلال العراق للكويت 1991 - 1990 : سياسة الحياد الإيجابي، حوليات آداب عين شمس، عدد44، جامعة عين شمس، كلية الآداب، مصر.
- فوزية عبدالله سعيد وصلاح محمد سليم محمود، حرب الناقلات خلال الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على الكويت 1984–1986م، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد13، العدد3، جامعة بابل، العراق، 2023.
- قحطان أحمد فرهود، العلاقات الكويتية الإيرانية 1961–1990م دراسة تاريخية، مجلة الفتح، المجلد4، العدد36، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، العراق، 2008.
- قرار مجلس الأمن رقم 552 لعام 1984، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن الدولي، السنة التاسعة والثلاثون، في 1 حزيران 1984.
- قناة الكويت الفضائية، برنامج لقاء خاص، تقديم صباح زنكنه ومحمد علي أذرشيب، العلاقات الكويتية الإيرانية والتواصل الثقافي، 10 أيار 2012.
- محمد سالم الكواز، العلاقات الكويتية الإيرانية 1979–1991م، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد7، العدد3، جامعة كركوك، العراق، 2012.
- مسلم هادي عبدالله العسكري، الموقف الإيراني من مطالبات العراق بالكويت 1961–1963م، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، المجلد4، العدد14، جامعة مصطفى الأمين، العراق، 2024.

– مسلم هادي عبدالله، موقف الكويت من الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات العربية الثلاث "أبو موسى – طنب الكبرى – طنب الصغرى": دراسة تاريخية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد2، عدد12، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، فلسطين، 2022.
– مهدي حامد أحمد، العلاقات الكويتية في عهد صباح السالم إيران– الولايات المتحدة الأمريكية– بريطانيا نموذجا 1965–1977م، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد5، جامعة الإمام المهدي، السودان، 2015.
– ناديا كريمي، كيف انتصرت ثورة 1979 التي خلقت نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، موسوعة رصيف22، حزيران 2023، متاح على الرابط: https://raseef22.net/article